

دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1993-2016)

د. آيت محمد مراد * أ. عادل مستوي **

الملخص:

تتعلق هذه الدراسة بتغيرين هامين في الاقتصاد وهما الاستثمار السياحي والذي يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم اليوم، حيث يلعب دورا هاما ومحوريا في النمو والتنمية الاقتصادية، ومعدل البطالة والذي يشكل هاجسا في البلدان النامية على غرار الجزائر، حيث تبحث هذه الورقة البحثية في دراسة تطور حجم الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2016-1993 ودراسة قياسية لعلاقة السببية والتكامل المشترك الموجود بين الاستثمار السياحي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة. ولقد بينت هذه الدراسة استقرارية السلسلة الزمنية للاستثمار السياحي وعدم استقرارية السلسلة الزمنية لمعدلات البطالة عند مستوى معنوية 5%، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5%، كما انه توجد علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، البطالة، التشغيل، السببية، التكامل المشترك.

Summary:

This paperwork shed the light on two critical variables in the economy: tourism investment, which is one of the key economic activities in the modern economy, it plays an important role in growth, economic development and the unemployment rates. It is the priority of development in Algeria in this decade. The volume of tourism investment and unemployment rate in Algeria during (1993-2016) and a record study of the causal relationship and the joint integration between tourist investment and unemployment rates in Algeria during this period.

The finding shown the stability of the time series of tourism investment and non-stability and the time series of unemployment rates at a significant level of 5%. The study also showed that there is no correlation between long-term equilibrium between the two variables at a significant level of 5% Two directions.

Keywords: tourism investment, unemployment, employment, causality, joint

* أستاذ محاضر - أ - جامعة الجزائر 3 .
** طالب دكتوراه - جامعة جامعة الجزائر 3 .

integration.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار السياحي أحد المحركات الأساسية والديناميكية لاقتصاد أي بلد، ولقد أثبت الاقتصاديون من خلال الدراسات القياسية والدراسات التجريبية المتعددة التأثير والأثر الكبير للاستثمار السياحي على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا معدل البطالة، حيث يساهم الاستثمار السياحي في زيادة فرص التشغيل ومنه امتصاص البطالة، وهذا ما يبرز العلاقة والتأثير النظري بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الاقتصاد.

من جهة أخرى وبالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري عرف الاستثمار في القطاع السياحي ركودا كبيرا خلال فترة التسعينات ليعرف تحسنا نسبيا وتزايدا خلال فترة الالفينات وذلك في ظل البرامج التنموية التي سطرته الدولة كبرنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، كما شهد الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ارتفاع نسبي لمعدل البطالة خلال التسعينات وترجعها نسبيا في بداية الالفينات نتيجة لتحسن الوضع المالي للجزائر وفعالية بعض برامج وسياسات التشغيل المنتهجة.

وفي هذا المقال العلمي يمكن دراسة وتحليل تطور الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016، ودراسة العلاقة والتأثير المتبادل أي السببية والتكامل المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة، ولقد كانت الإشكالية الرئيسية لهذا المقال العلمي كما يلي:

ما طبيعة العلاقة والتأثير الموجود بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016؟

ومنه أمكن تقسيم الإشكالية الرئيسة إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

➤ ما مفهوم السببية والتكامل المشترك في الاقتصاد القياسي؟
➤ ما مدى تطور الاستثمارات السياحية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016؟

➤ ما الأثر الموجود بين الاستثمار السياحي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016؟

من جهة أخرى تكمن أهمية هذه الدراسة في دراسة الأثر ونوع العلاقة الموجودة بين الاستثمارات السياحية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016، وذلك وفق المحاور التالية:

أولا: التعريف بمفهوم السببية والتكامل المشترك في الاقتصاد القياسي؛
ثانيا: تحليل تطور حجم الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016؛

ثالثا: قياس الأثر المتبادل بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016

ولقد جاءت الإجابة على هذه الأسئلة مهيكلة فيما يلي:

أولاً: التعريف بمفهوم السببية والتكامل المشترك في الاقتصاد القياسي.

تعتبر السببية والتكامل المشترك من بين العناصر الأساسية في القياس الاقتصادي، وتعتبر اختبارات السببية والتكامل المشترك من بين أهم الاختبارات المستخدمة في بناء النماذج القياسية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في تحليل الظواهر الاقتصادية، ويمكن تشخيص اختبارات الكشف عن السببية والتكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

1- تعريف السببية وتشخيص أهم اختباراتها:

تعتبر السببية عنصراً مهماً وأساسياً في تحليل الظواهر والعلاقات الاقتصادية، حيث تساعد السببية على الفهم الدقيق والصحيح لهذه الظواهر والعلاقات كما تنفيذ في بناء النماذج الكمية، ويمكن تعريف السببية وأهم اختباراتها كما يلي:

1-1. مفهوم السببية "causality":

يشير مصطلح السببية إلى الحادثة التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائماً بحادثة أخرى معينة ويقع تعاقب الأحداث هذا خلال زمن ما وتسمى الحادثة الأولى بالسبب والثانية المسبب، كما يطابق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر²، ومنه يمكن تعريف السببية أنها مقدرة متغير ما في التأثير على متغير آخر أو التأثير على مجموعة من المتغيرات في المستقبل، وقد يكون هذا التأثير متبادلاً بين هذه المتغيرات وتسمى سببية في الاتجاهين وقد يكون هذا التأثير في اتجاه واحد.

2-1- اختبار السببية "causality Test":

يمثل اختبار السببية في اختبار العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير، وهناك جملة من الاختبارات تستخدم في الكشف عن السببية بين المتغيرات الاقتصادية منها اختبار جرانجر **Granger Test** واختبار سيمس **Sims Test**، وفيما يلي يمكن تشخيص الاختبار الأول (اختبار جرانجر **Granger Test** عام 1969) والذي يعتبر أهم الاختبارات، حيث يستخدم هذا الاختبار في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة **Feedback** أو علاقة تبادلية بين متغيرين³، علماً أن اختبار جرانجر يتعلق بالعلاقة القصيرة الأجل بين هذه المتغيرات⁴، حيث يعتمد أغلب الاقتصاديين والباحثين في دراسة السببية بين المتغيرات على اختبار **Granger**، ومن أجل اختبار العلاقة السببية بين متغيرين X_t و Y_t هناك أربع احتمالات⁵:

- أي اتجاه أحادي السببية من Y إلى X : $X \Rightarrow Y$ ؛ - اتجاه أحادي السببية من X إلى Y أي $Y \Rightarrow X$ ؛

- سببية ثنائية الاتجاه من Y إلى X و X إلى Y ؛

- وأخيراً الاستقلالية بين Y و X ،

حيث يمكن الكشف عن السببية من خلال تقدير النموذجين التاليين:

$$Y_t = \beta_0 + a_0 X_t + \sum_{i=1}^m a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + U_t, \quad X_t = Y_0 + \delta_0 Y_t + \sum_{i=1}^m Y_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + V_t$$

و يتم تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين X و Y طبقا لنتائج اختبار الفرضيتين التاليتين: $(H_0: \delta_i = 0)$ و $(H_0: a_i = 0)$ حيث يتم هذا الاختبار عن طريق استخدام الإحصائية F للنموذج المقيد والغير مقيد حيث تعطى F كما يلي:

$$F = \frac{(SSR_r - SSR_u) / m}{SSR_u / (n - ku)} \quad \text{حيث تمثل:}$$

SSR_r : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد، SSR_u : مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد؛

K : عدد المعالم في النموذج، m : عدد القيود، n : عدد المشاهدات.

2-تعريف التكامل المشترك وتشخيص أهم اختباره:

يعتبر التكامل المشترك عنصر أساسي أيضا وذا أهمية كبيرة في تحليل الظواهر والعلاقات الاقتصادية، فهو يساعد في فهم العلاقات الاقتصادية في الأجل الطويل، وفيما يلي يمكن تعريف التكامل المشترك وتشخيص أهم اختباره:

2-1- مفهوم التكامل المشترك "Cointegration":

يتميز الاقتصاد بوجود كثير من العلاقات المتقاربة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل ومنه وجب على الباحثين والاقتصاديين اللجوء إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل أي التكامل المشترك بين المتغيرات عند بناء النماذج القياسية وتحليل الظواهر الاقتصادية، ويعرف التكامل المشترك انه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما الى الغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما عبر الزمن ثابتة⁶، كما يعرف انه يمثل علاقة توازنية طويلة الأجل بين عدة متغيرات غير ساكنة في الأجل القصير⁷، وفي ضوء هذين التعريفين يمكن تعريف التكامل المشترك انه وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر.

2-1- اختبار التكامل المشترك "Cointegration Test":

يستخدم الباحثون طرق مختلفة لاختبار التكامل المشترك، حيث يستخدم اختبار انجل وجرنجر في حالة سلسلتان فقط أي علاقة توازنية واحدة، واختبار سورن جوهانسن - جسيوس في حالة وجود أكثر من متغيرين أو أكثر من علاقة توازنية واحدة⁸، وفيما يلي يمكن تشخيص خطوات الاختبار الثاني واختبار سورن جوهانسن - جسيوس **Johansen and Juselius** عام 1988 والذي يحظى باستعمال واسع من قبل الباحثين:

تم خطوات اختبار التكامل المشترك وفق طريقة سورن جوهانسن - جسيوس كما يلي⁹:

-الخطوة الاولى: نعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة p ويتكون من k متغيرة كما يلي: $Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$ ؛

-الخطوة الثانية: يمكن القيام بتقدير المصفوفة Π من النموذج أدناه وحساب الإحصائية λ كما يلي:

$$\square Y_t = A_0 + \Pi Y_{t-1} + A_1 \square Y_{t-1} + \dots + A_{pk-1} \square Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $\lambda_{trace} = -n \sum_{i=1}^k \ln(1 - \lambda_i)$

(الإحصائية λ_{trace} تتبع قانون احتمالي يشبه توزيع χ^2 تم وضعه من قبل Johansen و Juselius عام 1991) ؛

λ_i : القيم الذاتية للمصفوفة Π ، و r : تمثل رتبة المصفوفة، و n : حجم العينة، و k : عدد المتغيرات؛

-الخطوة الثالثة: القيام باختبار الفرضية التالية (رتبة المصفوفة Π تساوي الصفر):

$$H_0: r = 0$$

$$H_1: r \neq 0$$
 في حالة ما إذا كان $\lambda_{trace} > \lambda_{Tableau}$ نرفض الفرضية H_0 ونقبل H_1 ومنه ننتقل إلى الاختبار الموالي:

رتبة المصفوفة Π تساوي الواحد أي ($r=1$):

$$H_0: r = 1$$

$$H_1: r > 1$$
 وفي حالة رفض فرضية العدم ننتقل إلى رتبة أعلى... وهكذا حتى نصل إلى الفرضية التالية:

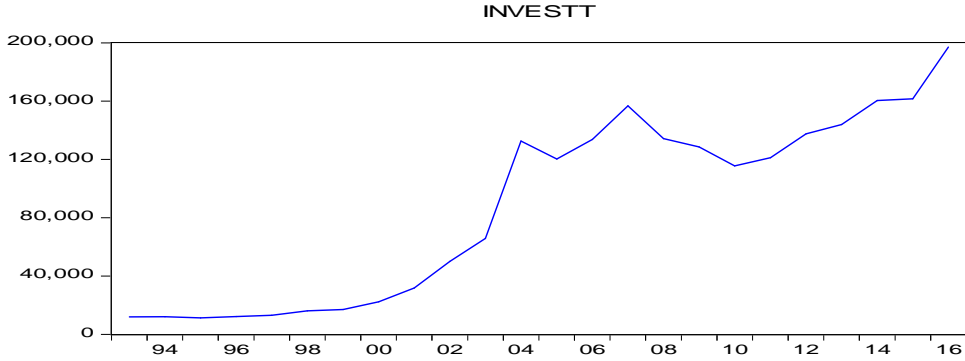
وفي حالة $r=k$ نرفض الفرضية الصفرية أي فرضية العدم H_0 ما علينا سوى قبول الفرضية البديلة H_1 ، أي رتبة المصفوفة Π تساوي k ، ومنه توجد علاقة تكامل متزامن.
 ثانيا: تحليل تطور حجم الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016.

يمكن تحليل تطور حجم الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016 كما يلي:

1- تطور ونمو حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 1993-2016:

يعرف الاستثمار في القطاع السياحي انه صناعة مركبة من عدة أنشطة سياحية، وكل نشاط فيها لا يعتبر صناعة قائمة بذاتها ولكنها عندما تجتمع تمثل صناعة سياحية، ومن ذلك: صناعة الإقامة، صناعة النقل¹⁰، وتعتبر الاستثمارات السياحية من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم¹¹، حيث تلعب بشكل عام دورا هاما ومحوريا في النمو والتنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق لقد أولت الجزائر بعض الأهمية للاستثمار السياحي لا سيما من خلال الإعفاءات الضريبية والامتيازات والمساعدات المقدمة وفق قانون الاستثمار 1993¹²، وبالرغم من ذلك تشهد الاستثمارات السياحية في الجزائر نموا متزايدا خلال الفترة 1993-2016 وفيما يلي تحليل نمو حجم الاستثمارات السياحية خلال هذه الفترة:

الشكل رقم 1- يبين تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 1993-2016 (و: مليون دج)



المصدر: مخرجات 7 eviws انطلاقاً من الملحق رقم 1.

يبين الشكل أعلاه ضعف نمو حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 1993-2000، وهذا راجع للازمة الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات نتيجة لتراجع المداخيل الدولة من قطاع النفط وانعكاساتها على مختلف الاستثمارات من جهة، والأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال عشرية التسعينات وانعكاساتها على مختلف القطاعات لاسيما الاستثمارات السياحية الأجنبية في الجزائر.

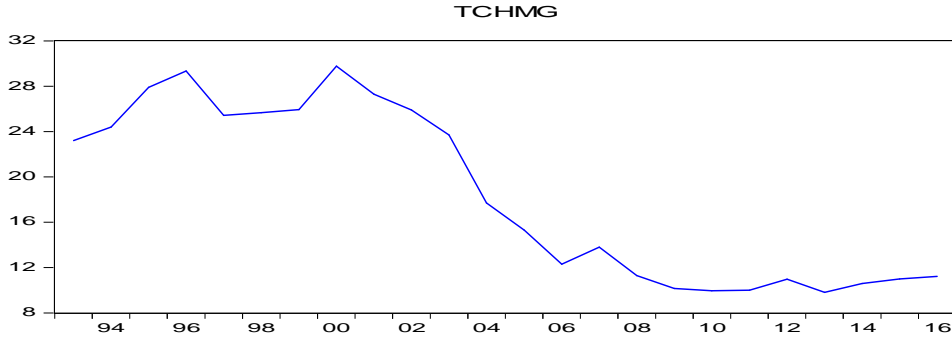
أما خلال الفترة 2000-2016 عرفت الاستثمارات السياحية في الجزائر نموا معتبرا وهذا راجع إلى تحسن الوضع المالي في الجزائر أي تحسن مداخيل الدولة والتي كانت نتيجة لزيادة أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث عملت الجزائر على توجيه الفوائض المالية المتاحة نحو الاستثمار في جميع القطاعات وفق مخطط الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو منها القطاع السياحي، وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الاستثمارات إلا أنها عرفت بعض التراجع سنة 2010 وهذا كنتيجة للازمة المالية العالمية وتأثيراتها على الدول النامية والجزائر.

2- تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016::

تعتبر البطالة من بين المتغيرات التي تشكل هاجسا كبيرا في اقتصاديات البلدان النامية، حيث تحدث البطالة كنتيجة للاختلالات الموجودة في سوق العمل ويتأثر سوق العمل في أي دولة بالأداء الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال مستوى النمو وكثافة التشغيل في النمو، التي تعكس قدرة القطاعات المختلفة عندما تنمو على خلق فرص عمل¹³، ويعبر عن معدل البطالة بنسبة السكان العاطلين إلى القوة العاملة النشطة، (معدل البطالة = السكان العاطلين/القوة العاملة النشطة)¹⁴.

والجزائر تعتبر من البلدان النامية التي تعاني من مشكل البطالة لاسيما خلال فترة التسعينات أين توجهت نحو خصوصية المؤسسات العمومية، وفيما يلي يمكن تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016:

الشكل رقم- 2 - بين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016 (و: %)



المصدر: مخرجات 7 eviws انطلاقا من الملحق رقم 1.

يبين الشكل أعلاه ارتفاع معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-1993 حيث بلغ معدل البطالة سنة 1996 29%، وهذا نتيجة للازمة الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وتراجع أسعار النفط أين دخلت الجزائر في إصلاحات اقتصادية واتفاقيات مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي أدت إلى تراجع الاستثمارات وحجم المؤسسات ومنه تراجع في الاقتصاد الوطني وتوجه الجزائر نحو التخصصية للمؤسسات العمومية وتسريح فئات كبيرة من العمال خلال الفترة 1999-1995 وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة.

ثالثا: قياس نوع الأثر المتبادل بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2016-1993.

تمثل هذه الدراسة التطبيقية في دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2016-1993، وذلك باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، حيث تقوم هذه الدراسة على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع والقيام باختبار العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار جوهانسن واختبار السببية باستخدام اختبار جرنجر وذلك كما يلي:

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة:

تعني الاستقرارية أو تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن¹⁵، وفي اغلب الأحيان تكون السلاسل الزمنية في الاقتصاد غير مستقرة، واستخدامها بتلك الصيغ الغير المستقرة في النماذج الإحصائية والقياسية يعطي تقديرات مضللة وزائفة حيث تعطي قيم مرتفعة لمعامل التحديد R^2 وإحصائيات ستودنت t وإحصائية فيشر F ، وللكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية توجد عدة اختبارات تسمى اختبارات جذر الوحدة وقد تعطي نتائج مختلفة وأهمها اختبار ديكي فولر DF (Dickey - Fuller) (عام 1979) واختبار ديكي فولر الموسع (عام 1981) (Dickey Fuller Augmenté) ADF ¹⁶.

وفي هذه الدراسة يمكن الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع والذي يصلح استخدامه في

جميع الحالات، ولقد أعطت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لكل من متغيرة الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016 كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم-1 - يبين نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية:

الفرق الأول عند المستوى 5%			المستوى 5%			المتغيرات
النتيجة	إحصائية t	قيمة ADF المحسوبة	النتيجة	إحصائية t	قيمة ADF المحسوبة	
/	/	/	مستقرة	-1.9564	2.8362	investt الاستثمار السياحي
مستقرة	-1.9572	-3.6243	غير مستقرة	-1.9564	-1.2082	tchmg معدلات البطالة

المصدر: مخرجات 7 eviws انطلاقا من الملحق رقم 1.
 يتبين من الجدول أعلاه أن السلسلة الزمنية للاستثمار السياحي investt مستقرة، والسلسلة الزمنية لمعدلات البطالة tchmg غير مستقرة وتصبح مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى عند معنوية 5%.

2- اختبار التكامل المتزامن أو التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة:

مما سبق حول دراسة استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية وجدنا أن متغيرة الاستثمار السياحي investt مستقرة من الدرجة الصفر ومتغيرة معدل البطالة tchmg مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى، وهذا ما يستبعد وجود علاقة بين المتغيرات على المدى البعيد أو الطويل وللتحقق من ذلك قمنا باختبار جوهانس بين المتغيرتين للكشف عن ذلك، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم -2- نتائج اختبار جوهانس بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة .

Series: LNINVESTT TCHMG

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.315144	8.375255	12.32090	0.2090
At most 1	0.002145	0.047242	4.129906	0.8587

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات 7 eviws انطلاقا من الملحق رقم 1.

يُبين من الجدول أعلاه حول اختبار العلاقة التكاملي المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة أن:

القيم الإحصائية الاحتمالية المحسوبة ($Prob.**$) اكبر من القيمة الاحتمالية الجدولة والتي تساوي إلى 0,05 أي :

$$At\ most\ 1:0.8587 > 0.05\ None: 0.2090 > 0.05$$

ومنه عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5%، أي هذا يعكس عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمارات السياحية ومعدل البطالة في الجزائر.

3- اختبار السببية بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة:

قبل إجراء اختبار السببية بين متغيرات الدراسة أي بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة يمكن الإشارة إلى أن العلاقة النظرية بين الاستثمار السياحي أي الإنفاق العام ومعدل البطالة تمثل علاقة عكسية، فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة الناتج ومن ثم زيادة عرض العمل والنتيجة تراجع معدلات البطالة¹⁷، وعليه تساهم الاستثمارات والمشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة في التخفيف من مشكلة البطالة في الكثير من الأحيان¹⁸.

وبعد إجراء اختبار السببية لجرنجر Causality/Block-Exogeneity للسلاسل الزمنية المتعلقة بالاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016 تبينت النتائج كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم- 3- نتائج اختبار السببية لجرنجر بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 12/18/17 Time: 23:13

Sample: 1993 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCHMG does not Granger Cause LNINVESTT	22	4.35580	0.0297
LNINVESTT does not Granger Cause TCHMG		10.2107	0.0012

المصدر: مخرجات 7lewiws انطلاقا من الملحق رقم 1.

يبين الجدول أعلاه حول اختبار السببية بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة أن:

- $Prob = 0.0297 < 0.05$: نقبل الفرضية الدالة أن معدلات البطالة تسبب الاستثمار السياحي؛

- $0.05 < Prob = 0.0012$: نقبل الفرضية الدالة أن الاستثمار السياحي يسبب معدلات البطالة أي يساهم الاستثمار السياحي في تخفيض معدل البطالة؛
ومنه توجد علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين، وفي هذه الحالة عند بناء النموذج القياسي للدراسة يمكن استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي **Auto Regression Models** **Victor** (VAR) وهذا لاعتباره من ضمن النماذج الديناميكية الملائمة لتحليل هذه الحالات.
الخاتمة:

بينت الدراسة ضعف نمو الاستثمار السياحي وارتفاع شديد في معدل البطالة والذي فاق 29% في الجزائر خلال فترة التسعينات وهذا راجع إلى الأزمة الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني من جهة والأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر والتي انعكست على وتيرة التنمية في الجزائر من جهة أخرى، أما خلال فترة الألفينات عرف الاقتصاد الوطني نمو متزايد في حجم الاستثمار السياحي قابله تراجع في معدل البطالة، وهذا راجع لتحسن الوضع المالي في الجزائر وتوجيه الفوائض المالية المتاحة من القطاع النفطي نحو الاستثمار في جميع القطاعات وفق الخطط التنموية.

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة القياسية عدم وجود أي ارتباط أو تكامل مشترك بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة في الجزائر على المدى البعيد وهذا ما بينه اختبار جوهنسن، أما فيما يخص اختبار السببية فلقد بين اختبار السببية لجرنجر وجود سببية في الاتجاهين بين الاستثمارات السياحية ومعدل البطالة، أي يمكن للاستثمار السياحي أن يساهم في تخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر.
وانطلاقاً من هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات حول تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر:

- زيادة الاستثمار في القطاع السياحي لزيادة التشغيل ومنه امتصاص البطالة؛
- لا بد من الاهتمام بالاستثمارات السياحية لجعلها سبباً ودافعاً للنمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- زيادة تقديم مختلف التحفيزات، الإعفاءات الضريبية والامتيازات للاستثمار السياحي.

الهوامش والمراجع:

¹ عبد الكريم الشريف الهاشمي، محمد احمد الفيل، قياس تكامل أسواق السمسم السوداني وتنافسية صادراته، كلية الزراعة جامعة الخرطوم، السودان، ص270. U. of K. Graduate. 270. College and Scientific Research. The 5th Annual Conference - Agricultural and Veterinary Research - February 2014, Khartoum, Sudan, Conference Proceedings – Volume One

² كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1984-2010، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة العراق، السنة التاسعة-العدد التاسع

- والعشرون، ص 225.
- ³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين لنظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005، ص 878.
- ⁴ دريدي سارة، العلاقات السببية وعلاقة التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي والصادرات حالة الجزائر 1990-2013، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 46 ديسمبر 2016، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ص 126.
- ⁵ كامل كاظم علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 226.
- ⁶ محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد 02 / جوان 2015، ص 128.
- ⁷ عدنان العريبيد، ربا كتيقاتي، المحددات الرئيسية للادخار القومي في سوريه دراسة قياسية للفترة 1980-2012، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36 العدد 2، 2012، ص 319.
- ⁸ ديما وليد حنا الربضي، نماذج التنبؤ الإحصائي واستخداماتها في ترشيد القرارات الإدارية والمالية والاقتصادية في المنظمات، ط 1 منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016، ص 123. بتصرف.
- ⁹ عبدلي ادريس، محاولة بنا نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي 1970-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2007، ص 100، ص 101، ص 102.
- ¹⁰ محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمار السياحي كمحرك للتنمية السياحية المستدامة - حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي: 27/26 نوفمبر 2014، ص 03 مرجع نفسه، ص 3.
- ¹² للاطلاع على مختلف التحفيزات التي تضمنها قانون 1993: انظر عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية sd2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 82.
- ¹³ جيهان محمد السيد، ايناس فهمي حسين، اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، بحوث اقتصادية عربية، العدد 61، 2010، ص 49.
- ¹⁴ طارق قندوز، إبراهيم، السعيد، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة، العدد 04- سبتمبر 2015، ص 19.
- ¹⁵ محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة 1965-2013، مجلة رؤى إستراتيجية، يوليو 2015، ص 93.
- ¹⁶ عدنان العريبيد، ربا كتيقاتي، مرجع سبق ذكره، ص 319. بتصرف.

17 سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة، للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016، ص 58. بتصرف.

18 سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث- العدد 2 جوان 2017، ص 10.

الملاحق:

الملحق رقم 1: تطور الاستثمارات السياحية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016.

الاستثمارات السياحية بمليون دج	معدل البطالة %	السنة	الاستثمارات السياحية بمليون دج	معدل البطالة %	السنة
120309.744	15.30	2005	12002.054	23.2	1993
133669.744	12.30	2006	12094.044	24.40	1994
156789.082	13.80	2007	11245.140	27.9	1995
134332.224	11.30	2008	12208.625	29.34	1996
128563.773	10.16	2009	13034.708	25.43	1997
115603.303	9.96	2010	16093.417	25.67	1998
121233.548	10	2011	17042.483	25.94	1999
137573.700	10.97	2012	22351.299	29.77	2000
143995.320	9.82	2013	31833.015	27.30	2001
160394.960	10.60	2014	50040.861	25.90	2002
161640.140	11	2015	65785.495	23.70	2003
197046.000	11.22	2016	132590.952	17.70	2004

المراجع: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=>

[DZ](#)، تاريخ الاطلاع: 2016-12-4.

- Ons, Les comptes économiques de 1962 à 2011, Les comptes économiques de 2011 à 2016.